الأمم المتحدة

FCCC/PA/CMA/2024/L.21

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: Limited
24 November 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس

الدورة السادسة

باكو، 11–22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 11(ي) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بالتمويل

حوار الإمارات العربية المتحدة بشأن تنفيذ نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية،

المشار إليه في الفقرة 97 من المقرر 1/م أ ت–5

حوار الإمارات العربية المتحدة بشأن تنفيذ نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية

مقترح مقدم من الرئيس

مشروع المقرر –/م أ ت–6

حوار الإمارات العربية المتحدة بشأن تنفيذ نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية

إن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس،

إذ يشير إلى المقرر 1/م أ ت–5،

أولاً– تعزيز العمل والدعم والتعاون الدولي

1– *يؤكد من جديد* نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية الأولى؛

2– *يؤكد من جديد أيضاً* التزامه بتعددية الأطراف، لا سيما في ضوء التقدم الذي أُحرز ولا يزال يتعين إحرازه في تنفيذ اتفاق باريس، ويسلط الضوء على أهمية وحدة الأطراف في الجهود الرامية إلى تحقيق غرض اتفاق باريس وأهدافه الطويلة الأجل؛

3– *يسلم* بأهمية التعاون الدولي من منظور المساهمة في التقدم نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس؛

الرجاء إعادة الاستعمال

4- *يعرب عن تقديره* لرؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا في قمة زعماء العالم للعمل المناخي في باكو في هذه الدورة لما قدموه من دعم في سبيل تعزيز وتسريع تنفيذ العمل المناخي؛

5- *يشدد* على أن التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عوامل تمكينية حاسمة في العمل المناخي؛

6- *يؤكد من جديد* أن على الأطراف أن تتعاون على تعزيز نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح غايته تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين في جميع البلدان، وهو ما سيمكّن بالتالي من معالجة تغير المناخ على نحو أفضل، ويشير إلى أن التدابير، بما فيها التدابير الانفرادية، المتخذة من أجل مكافحة تغير المناخ، ينبغي ألا تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييداً مقنعاً للتجارة الدولية[1]؛

7- *يطلب* إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ أن تعقدا في دورتيهما الثانية والستين (حزيران/يونيه 2025) مائدة مستديرة بشأن العلاقة بين التجارة وتغير المناخ؛

8- *يرحب مع التقدير* بعمل وجهود رئاسات الدورات الخامسة والسادسة والسابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (ترويكا "خارطة الطريق إلى المهمة 1,5") من أجل تعزيز التعاون الدولي والبيئة التمكينية الدولية على نحو كبير من أجل تحفيز مستوى الطموح في الجولة المقبلة من المساهمات المحددة وطنياً، بهدف تعزيز العمل والتنفيذ خلال هذا العقد الحرج والحفاظ على هدف الـ 1,5 درجة مئوية في متناول اليد؛

9- *يلاحظ* بجزع وقلق شديد ما خلص إليه تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن الأنشطة البشرية تسببت بشكل لا لبس فيه في ارتفاع درجة حرارة الأرض بنحو 1,1 درجة مئوية؛

10- *يؤكد من جديد* هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس والمتمثل في الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، مسلِّماً بأن من شأن ذلك أن يقلص بدرجة كبيرة مخاطر تغير المناخ وتأثيراته؛

11- *يشدد* على أن تأثيرات تغير المناخ ستكون أقل بكثير إن ارتفعت درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية مقارنةً بدرجتين مئويتين، ويعقد العزم على مواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية؛

12- *يلاحظ بقلق* الاستنتاجات الواردة في أحدث تقرير توليفي متعلق بالمساهمات المحددة وطنياً[2] والتي تفيد بأن تنفيذ المساهمات الحالية المحددة وطنياً من شأنه أن يخفض الانبعاثات في المتوسط بنسبة 2,6 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2019 وأن ثمة حاجة إلى تخفيضات أكبر بكثير للانبعاثات لتحقيق هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس، ويسلم بالحاجة الملحة إلى معالجة هذه الفجوة؛

13- *يؤكد من جديد* التزامه بالتعجيل بالإجراءات المتخذة في هذا العقد الحرج على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة، بما يراعي الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة

(1) المقرر 1/م أ ت-5، الفقرة 154.

(2) FCCC/PA/CMA/2024/10.

وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة وفي سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛

14- *يؤكد من جديد أيضاً* الحاجة إلى خفض شديد وسريع ومستدام لانبعاثات غازات الدفيئة يتماشى مع مسارات الـ 1,5 درجة مئوية ويدعو الأطراف إلى المساهمة في الجهود العالمية المشار إليها في الفقرة 28 من المقرر 1/م أ ت-5، بطريقة محددة وطنياً، وبمراعاة اتفاق باريس وظروف كل منها ومساراتها ونهُجها الوطنية المختلفة؛

15- *يؤكد من جديد* أن أنواع الوقود الانتقالية يمكن أن تؤدي دوراً في تيسير الانتقال الطاقي بموازاة ضمان أمن الطاقة؛

16- *يؤكد من جديد أيضاً* أهمية حفظ وحماية واستصلاح الطبيعة والنُظم الإيكولوجية من أجل تحقيق هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس، بسُبل منها تعزيز الجهود الرامية إلى وقف وعكس اتجاه إزالة الغابات وتدهورها بحلول عام 2030، وكذلك النظم الإيكولوجية البرية والبحرية الأخرى التي تؤدي وظيفة بالوعات وخزانات لغازات الدفيئة، ومن خلال حفظ التنوع البيولوجي، مع مراعاة الضمانات الاجتماعية والبيئية، وفقاً لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

17- *يلاحظ* الحاجة إلى تعزيز الدعم والاستثمار، بما في ذلك من خلال إتاحة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لتعزيز الجهود الرامية إلى وقف وعكس اتجاه إزالة الغابات وتدهورها بحلول عام 2030 في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وفقاً للمادة 5 من اتفاق باريس، بما يشمل الاعتماد على مدفوعات قائمة على النتائج لتمويل النهُج السياساتية والحوافز الإيجابية للأنشطة ذات الصلة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة، وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية؛ ونهج السياسات البديلة، مثل النهج المشتركة للتخفيف والتكيف من أجل الإدارة المتكاملة والمستدامة للغابات، مع التأكيد مجدداً على أهمية التحفيز، حسب الاقتضاء، على الفوائد غير الكربونية المرتبطة بهذه النهج؛

18- *يشدد* على الحاجة الملحة إلى تسريع تنفيذ تدابير التخفيف المحلية وفقاً للفقرة 2 من المادة 4 من اتفاق باريس، فضلاً عن استخدام التعاون الطوعي، على النحو المشار إليه في الفقرة 1 من المادة 6 من اتفاق باريس؛

19- *يؤكد من جديد* أن البلدان النامية الأطراف يجب أن تتلقى الدعم من أجل تنفيذ المادة 4 من اتفاق باريس، وفقاً للمواد 9-11 من الاتفاق، مُسلِّماً بأن تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية الأطراف سيسمح ببلوغ مستوى أعلى من الطموح في إجراءاتها؛

20- *يلاحظ* نتائج تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومفادها أن تمويل التكيّف والتخفيف كليهما سيحتاج إلى أن يُزاد أضعافاً مضاعفة، ويوجد من رأس المال على الصعيد العالمي ما يكفي لسد فجوة الاستثمار في العالم رغم الحواجز التي تحول دون إعادة توجيهه إلى العمل المناخي، علماً أن دور الحكومات عامل رئيسي في تقليص هذه الحواجز، من خلال إتاحة التمويلات العامة وإرسال إشارات واضحة إلى المستثمرين، وأن للمستثمرين والمصارف المركزية والهيئات التنظيمية المالية دوراً يمكنهم الاضطلاع به في هذا الصدد؛

21- *يرحب مع التقدير* بجهود الأطراف للإبلاغ عن مساهمات محددة وطنياً جديدة، واستراتيجيات إنمائية طويلة الأجل منخفضة انبعاثات غازات الدفيئة، وغير ذلك من الإجراءات التي تبرهن على التقدم نحو تحقيق هدف درجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاق باريس؛

22- *يشير* إلى الفقرة 9 من المادة 4 من اتفاق باريس، التي تنص على أن يتولى كل طرف الإبلاغ عن مساهمة محددة وطنياً في كل خمس سنوات وفقاً للمقرر 1/م أ-21 وأي مقررات ذات صلة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس وأن يراعي في ذلك نتائج الحصيلة العالمية؛

23- *يشير أيضاً* إلى أنه عملاً بالفقرة 25 من المقرر 1/م أ-21، يجب أن تقدم الأطراف إلى الأمانة مساهماتها المحددة وطنياً المشار إليها في المادة 4 من اتفاق باريس قبل انعقاد الدورة ذات الصلة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس بمدة تتراوح بين 9 أشهر و12 شهراً على الأقل من أجل تيسير الوضوح والشفافية وفهم تلك المساهمات؛

24- *يؤكد من جديد* الطابع المحدد وطنياً للمساهمات المحددة وطنياً وكذا الفقرة 4 من المادة 4 من اتفاق باريس ويشجع الأطراف على المضي قدماً في مساهماتها المقبلة المحددة وطنياً بأهداف طموحة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد، بما يشمل جميع غازات الدفيئة والقطاعات والفئات ويتماشى مع حصر الاحترار العالمي في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، على نحو يراعي أحدث المعارف العلمية والظروف الوطنية المختلفة؛

25- *يشدد* على أن الانتقال العادل يمكن أن يدعم بلوغ نتائج أكثر قوة وإنصافاً في مجال التخفيف، بفضل نُهج مصممة خصيصاً لمعالجة سياقات مختلفة؛

26- *يلاحظ* أهمية مواءمة المساهمات المحددة وطنياً مع الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضة انبعاثات غازات الدفيئة، ويشجع الأطراف على مواءمة مساهماتها المقبلة المحددة وطنياً مع استراتيجياتها الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضة انبعاثات غازات الدفيئة؛

27- *يحث* الأطراف التي لم تبلغ أو تنقح استراتيجياتها الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضة انبعاثات غازات الدفيئة قبل الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (تشرين الثاني/نوفمبر 2025)، على القيام بذلك ويدعو جميع الأطراف الأخرى إلى ذلك؛ نحو تحقيق الانتقال العادل إلى انبعاثات صفرية صافية بحلول منتصف القرن أو زهاء ذلك، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة؛

28- *يشدد* على أهمية الهدف العالمي المتعلق بالتكيف الذي يرمي إلى تعزيز القدرة على التكيف، وتوطيد القدرة على التحمل، والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ من أجل المساهمة في التنمية المستدامة وكفالة استجابة ملائمة بشأن التكيف في سياق هدف درجة الحرارة المشار إليه في المادة 2 من اتفاق باريس؛

29- *يدعو* إلى اتخاذ إجراءات تكيف عاجلة وتدريجية وتحولية وموجهة قطرياً استناداً إلى الظروف الوطنية المختلفة؛

30- *يدعو* الأطراف إلى تعزيز جهودها في مجال التكيف بما يتماشى مع ما هو مطلوب لتحقيق الهدف المنصوص عليه في الفقرة 1(ب) من المادة 2 من اتفاق باريس والهدف العالمي المتعلق بالتكيف مع مراعاة إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي؛

31- *يسلّم* بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان النامية الأطراف في صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وبالتحديات الكبيرة التي تواجهها في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذها؛

32- *يرحب* بالتقدم المحرز في إطار برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة - بيليم بشأن مؤشرات قياس التقدم في تحقيق الأهداف المشار إليها في الفقرتين 9 و10 من المقرر 2/م أ ت-5، ويرحب أيضاً في هذا الصدد بالمقرر -/م أ ت-6[3]؛

33- *يشدد* على أهمية تقديم الدعم للبلدان النامية الأطراف للتقدم في تنفيذ خططها الوطنية للتكيف بحلول عام 2030 مع مراعاة إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي؛

34- *يسلم* بأنه سيتعيّن زيادة تمويل التكيف زيادة كبيرة تتجاوز الضعف المذكور في الفقرة 18 من المقرر 1/م أ ت-3 من أجل دعم الحاجة الملحة والمتغيرة إلى تسريع التكيف وبناء القدرة على التحمل في البلدان النامية، مع مراعاة الحاجة إلى موارد عامة قائمة على المنح في مجال التكيف واستكشاف إمكانات المصادر الأخرى، ويؤكد من جديد أهمية دعم التقدم في تنفيذ خطط التكيف الوطنية للبلدان النامية بحلول عام 2030؛

35- *يدعو* منظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وبرامج الدعم الإقليمية والدولية والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تعزيز تقديمها للمساعدة التقنية إلى البلدان النامية الأطراف لتيسير تنفيذ السياسات والمشاريع والبرامج المحددة في خططها الوطنية للتكيف؛

36- *يشجع* الأطراف، في سياق جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها، على اتباع السياسات ذات الصلة بطريقة تعزز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

37- *يؤكد من جديد* أهمية تعزيز الاتساق والتكامل في جميع جوانب العمل والدعم لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ والتقليل منها ومعالجتها، ويرحب بانطلاق الحوار السنوي الرفيع المستوى بشأن التنسيق والتكامل في حدث رفيع المستوى، نظمته رئاسة الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف ومجلس صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، على هامش قمة قادة العالم للعمل المناخي وبالتزامن مع الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس؛

38- *يرحب أيضاً* بالمقرر -/م أ ت-6[4]؛

39- *يلاحظ* الموجز التنفيذي للتقرير الثاني الذي أعدته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل بشأن التقدم المحرز نحو التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً لتلبية احتياجات البلدان النامية الأطراف في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ[5]؛

40- *يلاحظ أيضاً* التقرير عن المداولات في إطار حوار شرم الشيخ بشأن نطاق الفقرة 1(ج) من المادة 2 من اتفاق باريس وتكاملها مع المادة 9 من اتفاق باريس[6]، ويتطلع إلى المداولات في إطار الحوار في عام 2025؛

(3) مشروع المقرر المعنون "الهدف العالمي المتعلق بالتكيف" المقترَح في إطار البند الفرعي 9(أ) من جدول أعمال مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة.

(4) مشروع المقرر المعنون "الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي" المقترَح في إطار البند الفرعي 11(أ) من جدول أعمال مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة.

(5) FCCC/CP/2024/6/Add.3–FCCC/PA/CMA/2024/8/Add.3.

(6) FCCC/PA/CMA/2024/11.

41- *يلاحظ* تقرير البلدان المتقدمة الأطراف عن بشأن مضاعفة ما كان يُقدم في عام 2019 إلى البلدان النامية الأطراف من تمويل مناخي جماعي لأغراض التكيف، بحلول عام 2025، من أجل تحقيق توازن بين التخفيف والتكيف في سياق تقديم موارد مالية معززة[7]، وبالنتائج الرئيسية الواردة فيه، ويحث البلدان المتقدمة الأطراف على تسريع وتيرة التقدم في هذا الصدد؛

42- *يرحب* بالمداولات التي جرت في إطار الحوار الوزاري الرفيع المستوى في هذه الدورة بشأن الحاجة الملحة إلى زيادة تمويل التكيف، مع مراعاة نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية الأولى فيما يتعلق بالتكيف، وكفالة وفاء البلدان المتقدمة الأطراف بما تعهدت به من دعم للتكيف؛

43- *يؤكد من جديد* ضرورة الإسراع في تنفيذ الإصلاحات في هيكل التمويل المتعدد الأطراف للسماح بزيادة توفير التمويل المناخي، ولا سيما من خلال المنح والتمويل الميسر؛

44- *يلاحظ* العمل المضطلع به في إطار برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة للانتقال العادل في عام 2024، ويشدد على أهمية تنفيذ برنامج العمل لتحقيق أهداف اتفاق باريس من خلال المشاركة الفعالة والشاملة والانخراط النشيط والبناء للأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف؛

45- *يشدد أيضاً* على أهمية التنفيذ الكامل لإطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس، الذي يدعم قياس التقدم المحرز في العمل المناخي وتقديم الدعم، ويسلم بأهمية تقديم الدعم الكافي في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به إلى البلدان النامية الأطراف لتنفيذ الإطار، ويلاحظ المقرر -/م أ ت-6[8]؛

46- *يرحب* بتقارير الشفافية لفترة السنتين التي قُدمت حتى الآن، ويشجع الأطراف التي لم تقدم تقارير الشفافية لفترة السنتين بعد على أن تفعل ذلك بحلول نهاية عام 2024؛

47- *يرحب* بالجهود التي تبذلها رئاسة الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس لدعم البلدان النامية الأطراف في إعداد تقارير الشفافية لفترة السنتين وتشجيع التنفيذ العالمي لإطار الشفافية المعزز من خلال إنشاء منصة باكو العالمية للشفافية المناخية[9]؛

48- *يرحب أيضاً* بالتقرير الموجز غير الرسمي عن حوار الخبراء بشأن الجبال وتغير المناخ[10]؛

49- *يشدد* على أهمية دور أصحاب المصلحة من غير الأطراف ومشاركتهم الفعالة في دعم الأطراف في مجال التصدي لتغير المناخ، *ويحث* الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف على مواصلة التعاون لتعزيز العمل المناخي وتسريع تنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس مع مراعاة نتائج استخلاص الحصيلة العالمية الأولى[11]؛

(7) FCCC/PA/CMA/2024/15.

(8) مشروع المقرر المعنون "تقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية الأطراف من أجل الإبلاغ وبناء القدرات" مقترح في إطار البند 8 من جدول أعمال مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته السادسة.

(9) انظر https://cop29.az/en/media-hub/news/cop29-presidency-launches-baku-global-climate-transparency-platform-to-support-developing-nations-addressing-climate-change.

(10) متاح في https://unfccc.int/documents/642760.

(11) انظر أيضاً المقرر 1/م أ ت-5، الفقرة 185.

ثانياً- طرائق حوار الإمارات العربية المتحدة بشأن تنفيذ نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية، المشار إليه في الفقرة 97 من المقرر 1/م أ ت-5

50- *يقرر* أن يستمر حوار دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تنفيذ نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية حتى عام 2026، وأن يجري بطريقة تيسيرية وبروح التعاون الدولي؛ وسيتألف الحوار من مسارات متوازية بشأن تنفيذ نتائج استخلاص الحصيلة العالمية الأولى، متناولاً التخفيف والتكيف، فضلاً عن تحديد الفرص المتاحة في مجالات التمويل وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها بوصفها عوامل تمكين رئيسية[12]، مع الإشارة إلى دور المساهمات المحددة وطنياً للأطراف وخطط التكيف الوطنية، حسب الاقتضاء، في تنفيذ نتائج استخلاص الحصيلة العالمية؛

51- *يقرر أيضاً* أن يشمل حوار الإمارات العربية المتحدة النظر في فرص تعزيز توفير التمويل وغيره من وسائل التنفيذ، فضلاً عن فرص تمكين العمل في مجال التخفيف؛ والتكيف؛ ومعالجة آثار تدابير التصدي؛ وتفادي الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها؛ وتعزيز التعاون الدولي، عند الاقتضاء؛

52- *يقرر كذلك* أن يتولى تنظيم حوار الإمارات العربية المتحدة رؤساء الهيأتين الفرعيتين بدعم من الأمانة؛

53- *يطلب* إلى رئيسي الهيئتين الفرعيتين أن يعيّنا، بالتشاور مع الأطراف، ميسرين اثنين لحوار الإمارات العربية المتحدة، أحدهما من بلد طرف متقدم والآخر من بلد طرف نامٍ، مع مراعاة هدف التوازن بين الجنسين؛

54- *يقرر* أن يُعقد حوار الإمارات العربية المتحدة سنوياً بالتزامن مع الدورتين العاديتين الأوليين للهيئتين الفرعيتين من السنة؛

55- *يقرر أيضاً* أن يعقد كل حوار للإمارات العربية المتحدة على مدى جلستين من نصف يوم على الأقل لكل جلسة، وأن ينظَّم بطريقة تيسر التبادل المركز للآراء والمعلومات والأفكار، وتتيح المشاركة الفعالة والتفاعل بين الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف، وتشمل خيارات للمشاركة الافتراضية، لدعم الانخراط العادل والفعال للمشاركين؛

56- *يقرر كذلك* أن يكون حوار الإمارات العربية المتحدة حواراً تقوده الأطراف، وأن يجرى بطريقة شاملة وشفافة، وأن يشجع المشاركة الهادفة من جانب الأطراف من جميع المناطق والمجموعات، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأصحاب المصلحة من غير الأطراف؛

57- *يطلب* إلى الميسرين المشاركين في حوار الإمارات العربية المتحدة أن يتيحا على الموقع الشبكي للاتفاقية الإطارية جدول أعمال يتضمن أسئلة إرشادية لكل حوار في موعد أقصاه ستة أسابيع قبل الحوار بغية تيسير إجراء مناقشات مركزة؛

58- *يدعو* الأطراف والمراقبين وغيرهم من أصحاب المصلحة من غير الأطراف والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية إلى تقديم آرائهم لإثراء كل حوار للإمارات العربية المتحدة عبر بوابة تقديم الآراء[13] في موعد أقصاه شهران قبل كل حوار؛

(12) يمكن للأطراف، في جملة أمور، أن تعرض أفضل الممارسات، والفرص، والعوائق والتحديات، والتقدم، حسب الاقتضاء.

(13) https://www4.unfccc.int/sites/submissionsstaging/Pages/Home.aspx.

59- *يطلب* إلى الأمانة أن تعدّ توليفاً للورقات المشـــار إليها في الفقرة 58 أعلاه قبل ثلاثة أسابيع من كل حوار للإمارات العربية المتحدة؛

60- *يقرر* أن تشمل الإسهامات في حوار الإمارات العربية المتحدة التقارير والبلاغات ذات الصـــلة المقدمة من الأطراف، مثل خطط التكيف الوطنية، والمســـاهمات المحددة وطنياً، والاســـتراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضـــة انبعاثات غازات الدفيئة، وتقارير الشـــفافية لفترة الســـنتين والمعلومات الواردة فيها، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات؛

61- *يحيط علماً* بالآثار التقديرية المترتبة في الميزانية على الأنشـــطة المقرر أن تجريها الأمانة والمشار إليها في هذا المقرر؛

62- *يطلب* اتخاذ الإجراءات التي عُهد بها إلى الأمانة في هذا المقرر رهناً بتوافر الموارد المالية.